الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

ـ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 ـ

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017

رئيـــس اللجنـــة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقـــرر اللجنـــة: شكيب باني

المقرر المساعـد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعـد: سامية حمودة عبو

نوفمبر 2016

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول
مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،
السيد النائب الأول
السيد النائب الثاني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرّف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017.

عقدت اللجنة جلستها الأولى، وتمّ الاتفاق على منهجية عمل في دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 على النحو التالي:

- توزيع ميزانيات الأبواب على اللجان التشريعية القارة لمناقشتها والتدقيق فيها وتقديم تقارير في شأنها،
- تنظر لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب ووزارة المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2017،

- الاستماع إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الوزارة لسنة 2017.

وتعهدت اللجنة بالإسراع في عرض مشروع الميزانية على الجلسة العامة للمصادقة عليه في الآجال الدستورية.

ويجدر التذكير بأهمّ النتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية سنة 2016 التي عرفت تسجيل عدة مستجدات خارجية وداخلية انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني عامّة وعلى المالية العمومية خاصة، ممّا أدّى إلى مراجعة التوازنات الجملية والمالية لسنة 2016، وتقديم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 وذلك قبل تقديم أهم ما دار في جلسة الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017.

أهم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى موفى شهر أوت والنتائج المنتظرة لكامل سنة 2016:

1) على مستوى الموارد:

بلغت الاستخلاصات الجملية 18276 م.د أي نسبة إنجاز إجمالية تبلغ 62,5 % بالرجوع إلى التقديرات في قانون المالية الأصلي لسنة 2016 (29250 م.د)، منها 14002 م.د موارد ذاتية و4274 م.د موارد اقتراض وخزينة.

ومن المنتظر أن تبلغ جملة الموارد 29154 م.د في سنة 2016، وتتأتى لحدّ 21341 م.د من موارد ذاتية (73,2 %) و7813 م.د من موارد اقتراض وخزينة (26,8 %).

2) على مستوى النفقات:

أدّى تنفيذ نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2016 إجمالا إلى نسبة إنجاز على مستوى الدفع تبلغ 63 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2016، موزعة كما يلي:

ـ نفقات التصرف: بلغت الاعتمادات المستهلكة بعنوان نفقات التصرف إلى موفى أوت 2016 حوالي 11766 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 4,8 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 ونسبة إنجاز بحوالي 63 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وتفسّر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع نفقات الأجور (1145 م.د أو 14,7 %).

ـ نفقات التنمية: بلغت نسبة استهلاك اعتمادات التنمية الموزعة 59 % في موفى أوت 2016 مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وتبلغ هذه النسبة 62 % بالنسبة للاستثمارات المباشرة و52 % بالنسبة للتمويل العمومي، مسجلة ارتفاعا بـ 39,8 % (أو 902 م.د) بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015.

ـ خدمة الدين العمومي: تمّ إلى موفى أوت 2016 تسديد مبلغ 1661 م.د بعنوان أصل الدين العمومي و1422 م.د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة إنجاز جملية في حدود 60 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، ومن المنتظر تسجيل زيادة في خدمة الدين العمومي لكامل سنة 2016 بحوالي 120 م.د متأتية من ارتفاع الفائدة بـ 79 م.د والأصل بـ 41 م.د بسبب ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إضافة إلى ارتفاع كلفة الإصدار بالعلاقة مع الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة.

وتفضي هذه النتائج إلى تسجيل عجز ميزانية في حدود 5219 م.د أي حوالي 5,7 % من الناتج المحلي الإجمالي المحيّن مقابل 3664 م.د مقدّر بقانون المالية الأصلي أو 3,9 % من الناتج، وبلوغ مستوى الدين العمومي 63,0 % من الناتج المحلي في موفى سنة 2016 مقابل 54,9 % من الناتج في موفى سنة 2015.

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017:

يرتكز إعداد الميزانية على مضمون اتفاق قرطاج وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية علاوة على توجّهات مخطط التنمية 2016 ـ 2020، وذلك بهدف استرجاع نسق النمو واستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد التونسي والتحكّم في التوازنات المالية.

ويتضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 جملة من البرامج التي تهدف إلى استعادة النشاط الاقتصادي وتنمية الجهات والحدّ من البطالة وذلك عبر إقرار عديد الإجراءات منها بالأساس إحداث خط تمويل باعتماد قدره 250 م.د للتشجيع على بعث المشاريع الصغرى وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المبادرة الخاصة وكذلك تخصيص ورصد اعتمادات إضافية لتحسين الطرقات في المناطق البلدية. هذا بالإضافة إلى التسريع في إنجاز المشاريع العمومية بالمناطق الداخلية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص بهذه المناطق. ولدعم التشغيل، تمّ إحداث برنامج "عقد الكرامة" الذي يتكفّل بجزء من الأجر على كل موطن شغل محدث وذلك بهدف انتداب حوالي 25000 طالب شغل في القطاع الخاص من حاملي الشهائد العليا.

ومن جهة أخرى، تضمّن مشروع الميزانية إجراءات للنهوض بالجانب الاجتماعي وتحسين ظروف العيش منها إحداث خط تمويل باعتماد قدره 250 م.د يتكفّل بالتمويل الذاتي لاقتناء المسكن الأول لفائدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط وإحداث صندوق دعم الصحة العمومية يخصص لتمويل تكفّل الهياكل الصحية العمومية بنفقات المرضى المنتفعين بمجانية العلاج والتعريفة المنخفضة. إلى جانب إقرار برنامج لتدعيم تأمين التزوّد بالماء الصالح للشرب عبر إرساء محطات متنقلة لتحلية مياه البحر لتفادي النقص في المياه وإحداث مراكز لمعالجة النفايات للمساهمة في نظافة المحيط ومقاومة التلوث.

وتجدر الإشارة، أنه نظرا لصعوبة الظرف الاقتصادي والضغوطات المسلطة على الميزانية، تمّ إقرار إجراءات تهم بالخصوص إحداث مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة ميزانية الدولة لسنة 2017 تضاف إلى الضريبة المستوجبة على المداخيل أو الأرباح ومراجعة جدول الضريبة على الدخل، إلى جانب تكثيف مجهود الاستخلاص.

وضبطت تقديرات مشروع ميزانية سنة 2017 على أساس:

- تحقيق نسبة نمو بـ 2,5 %،
- اعتماد معدّل سعر النفط لكامل السنة بـ 50 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ 2,250 دينار،
- تسجيل عجز ميزانية بـ 5,4 %.

ويقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2017 قبضا وصرفا بـ 32400 م.د باعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 11,1 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2016.

وتقدّر نفقات التصرف لسنة 2017 بـ 20240 م.د مقابل 18484 م.د كاعتمادات محيّنة لسنة 2016 مسجلة زيادة بـ 1756 م.د تمثل نسبة 9,5 %.

ودون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرف تسجل تطوّرا من 16254 م.د إلى 17540 م.د أي بزيادة 1286 م.د تمثل نسبة 7,9 %.

وضبطت نفقات الأجور في مستوى 13700 م.د مقابل 13150 م.د محيّنة لسنة 2016 أي بنسبة زيادة بـ 4,2 %.

ويتميّز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 بانخفاض مناب الأجور من الناتج من 14,4 % سنة 2016 إلى 13,9 % سنة 2017.

وقد تمّ حصر نفقات الأجور في حدود 13700 م.د بعد إقرار جملة من الإجراءات للتحكم في كتلة الأجور تتمثل أساسا في:

ـ تأجيل صرف قسط سنة 2017 بعنوان البرنامج العام للزيادات في الأجور (حوالي 600 م.د) إلى سنة 2019،

ـ تأجيل صرف قسط سنة 2017 بعنوان البرنامج الخصوصي للزيادات في الأجور (حوالي 315 م.د) إلى سنة 2019،

ـ تدابير استثنائية للتحكم في كتلة الأجور على غرار:

- عدم اللجوء إلى انتدابات جديدة سنة 2017، باستثناء خريجي مدارس التكوين بوزارة الدفاع الوطني 3400، ووزارة الداخلية 3500، ووزارة المالية 45، وخريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة 50،
- عدم اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد (11249)،
- إيقاف العمل بتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو الإلحاق ...،
- عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص 2016،
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة،
- مزيد التحكم في برامج الترقيات مع إخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميّز،
- التقليص من منح الساعات الإضافية،
- مزيد التحكم وترشيد منح الإنتاج المسندة وربطها فعليا بالأداء.

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم تبلغ 2700 م.د منها 1600 م.د لدعم المواد الأساسية و650 م.د لدعم المحروقات والكهرباء و450 م.د لدعم النقل العمومي. كما سيتم تخصيص اعتماد يقدّر بـ 500 م.د كمنحة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لمجابهة الصعوبات المالية التي تعرّض لها.

وتقدر نفقات التنمية لسنة 2017 بـ 6210 م.د مقابل 5295 م.د كاعتمادات محيّنة لسنة 2016 و5401 م.د مرسّمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2016.

ويتميّز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 بتطوّر نفقات التنمية بـ 17 % لتبلغ 6,3 % من الناتج مقابل 5,8 % في سنة 2016.

وتتمثل أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2017 في:

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** باعتمادات قدرها 762,6 م.د، لتنفيذ عدّة برامج تتعلق بمواصلة توسعة المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية ومواصلة تقديم التشجيعات لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمحروقات وأسعار البذور العلفية الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب ومواصلة تشجيع الاستثمارات الفلاحية، إلى جانب مواصلة إنجاز وتوسيع وتهيئة بعض الموانئ صلب برنامج الصيد البحري، والانتهاء من إنجاز وتهيئة عدّة سدود ومواصلة مشروع الحماية من الفيضانات ومشروع إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية وإحداث جملة من الآبار والمناطق السقوية الجديدة وإنجاز خزانات ومحطات لتحلية مياه البحر، ومواصلة تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشرب وإنجاز أشغال الصرف الصحّي المتعلقة بها، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع المستعجلة لتدعيم منظومة الماء الصالح للشرب بعدّة ولايات والانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية ومواصلة مشاريع التصرّف المندمج للغابات، ومواصلة تهيئة وصيانة وتجهيز مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي ومعاهد التكوين المهني، ومواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بعدّة ولايات.

ـ **الشؤون المحلية والبيئة:** تبلغ اعتمادات الدفع للمشاريع الخاصة بالبيئة 128,7 م.د توزع أساسا في مجال البيئة وجودة الحياة، باعتماد دفع 5 م.د للمساهمة بالخصوص في دعم مجهود البلديات في مجال بعث وصيانة المناطق الخضراء وتنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية ودعم تجهيزات البنك الوطني للجينات، بالإضافة إلى برنامج استثنائي في مجال النظافة وتحسين ظروف العيش والانتهاء من أشغال إنجاز وتوسيع وتهذيب محطات التطهير والمصبّات المراقبة للفضلات بعدّة ولايات.

وتقدّر اعتمادات الدفع لفائدة الشؤون المحلية بـ 111 م.د منها 109 م.د تخصّص لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الاستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

ـ **التجهيز والتهيئة الترابية:** بإدراج حوالي 1421 م.د اعتمادات دفع ستمكّن من استكمال الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع كمواصلة إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة وتوجيه الاستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية قصد تدعيم ربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع، إضافة إلى مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق ومواصلة إنجاز برنامج لتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها. هذا إلى جانب الشروع في تنفيذ برامج جديدة بعدّة ولايات تتعلق أساسا بالصيانة الدورية للطرقات والجسور والمسالك الريفية وتدعيم الطرقات المرقمة وحماية المدن من الفيضانات والشروع في برنامج السكن الأول بتكلفة 250 م.د.

ـ **النقل:** تم تخصيص حجم دفوعات في حدود 182 م.د لهذا القطاع تهم خاصة مواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة ومشاريع تجديد وتجهيز وتهيئة وصيانة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس وبعض الشركات الجهوية للنقل، إضافة إلى مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات الجهوية للنقل لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات.

ـ **التنمية والاستثمار والتعاون الدولي:** حيث سيتم خلال سنة 2017 مواصلة دعم التدخلات بتمويل برامج تبلغ كلفتها 1439 م.د موزعة بين:

- البرنامج الجهوي للتنمية: 889 م.د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش ولخلاص منح عملة الحضائر الجهوية. وستمول هذه التدخلات بواسطة اعتمادات متوفرة من سنوات سابقة (298,5 م.د) بالإضافة إلى رصد اعتمادات دفع بالمجالس الجهوية في حدود 394 م.د بعنوان سنة 2017،

- برنامج التنمية المندمجة: 520 م.د تُرصد للتدخلات في 90 معتمدية منها 73 معتمدية بالولايات الداخلية وسيتم إعطاء الأولوية للجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية وذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع هذا البرنامج لفائدتها و10 م.د تُرصد لتمويل القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة لتوسيع رقعة الانتفاع من هذا البرنامج في مختلف الجهات.
- برنامج التنمية الحضرية المتكاملة: 20 م.د لإنجاز مشروعين نموذجيين يهمان معتمدية القصرين.

وسيتم تخصيص اعتمادات تبلغ 10 م.د قصد القيام بتدخلات مختلفة أهمّها المسوحات الاقتصادية والمسوحات الوطنية حول التشغيل وحول الإنفاق.

وبخصوص الاستثمار والتعاون الدولي سيتم خلال سنة 2017 خاصة الشروع في تركيز هياكل حوكمة الاستثمار وذلك بإحداث المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

ـ **السياحة والصناعات التقليدية:** تمّ رصد اعتمادات في حدود 88 م.د للقيام بتدخلات أهمها دعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي والنهوض بقطاع الصناعات التقليدية.

ـ **الصناعة:** وتتمثل أهم البرامج والمشاريع المتواصلة في تأهيل البنية التحتية للجودة وتقييم المصادقة، وتهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها، ومواصلة إنجاز برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية لمزيد النهوض بالاستثمار الخاص وإحداث مواطن شغل جديدة بهذه الجهات.

ـ **الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة:** وتتمحور التوجهات الوطنية في المجال بالخصوص حول تحسين البنية الأساسية الجيولوجية والترويج لمكامن المواد المعدنية قصد استقطاب المستثمرين في مجال البحث والاستغلال المنجمي إضافة إلى تنويع المزيج الطاقي والتقليص من الطاقة الأحفورية وذلك للحدّ من العجز التجاري ودعم الدولة للطاقة.

ـ **تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي:** حيث ستشهد سنة 2017 الشروع بالخصوص في تنفيذ برنامج البنية التحتية الرقمية والإدارة الالكترونية، والأعمال الالكترونية والاستعمالات، والتجديد التكنولوجي، وتنمية الخدمات البريدية إضافة إلى إنجاز مشروع المنظومة المندمجة للتصرف الإداري لتحسين مردودية المصالح الإدارية وجودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن والمؤسسات.

ـ **التربية:** باعتمادات قدرها 202 م.د لتأهيل المؤسسات التربوية وتحسين مكتسبات التلاميذ، وتوظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية.

وقد تمّ في هذا الإطار إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس ومعاهد بعديد الولايات. كما تمّت برمجة إنجاز عدد من المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية الجديدة وتخصيص اعتمادات دفع في حدود 92 م.د لبرامج الصيانة، إضافة إلى إحداث ديوان الخدمات المدرسية لتطوير وتحسين الحياة المدرسية صلب المؤسسات التربوية من حيث الإقامة والإعاشة والنقل والترفيه.

ـ **التعليم العالي والبحث العلمي:** باعتمادات قدرها 131 م.د بعنوان سنة 2017 موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة في حدود 93,3 م.د للقيام بأشغال توسيع وتهيئة وترميم بعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وتجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث، ومشاريع وبرامج جديدة في حدود 37,7 م.د لبناء وتوسيع بعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي والشروع في إنجاز برنامج الشبكة الموحدة للبحث العلمي.

ـ **التكوين المهني والتشغيل:** تمّ إدراج اعتمادات تناهز 402 م.د لدعم منظومة وآليات الشغل حيث سيتم أساسا إحداث برنامج الشراكة مع الجهات لتيسير اندماج مختلف اصناف طالبي الشغل في الحياة النشيطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية وتخصيص اعتماد قدره 130 م.د لتمويل برنامج "عقد الكرامة"، إضافة إلى مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني وتعزيز منظومة التكوين المستمر لتحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات.

ـ **الشباب والرياضة:** بإعطاء الأولوية لتسريع نسق إنجاز المشاريع المرسّمة بميزانيات السنوات السابقة والتي تم الانطلاق في إنجازها وكذلك المشاريع والبرامج ذات الصبغة الجهوية المرسّمة والمعطّلة لأسباب إدارية وترتيبية.

ـ **الشؤون الثقافية:** تمّ رصد اعتمادات جملية بعنوان نفقات التنمية في حدود 72,8 م.د وذلك بالخصوص لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية، إضافة إلى الشروع في برامج سنوية جديدة كتهيئة وتوسيع وتجهيز دور الثقافة والمكتبات العمومية ومراكز الفنون الدرامية والركحية وتجهيز مدينة الثقافة وترميم المواقع والمعالم بمختلف الولايات.

ـ **الشؤون الاجتماعية:** باعتمادات قدرها 51,5 م.د ستوظف أساسا لمواصلة مشاريع بناء وتهيئة وتجهيز مراكز اجتماعية ووحدات محلية وإدارات جهوية للشؤون الاجتماعية بعدة ولايات، وإنجاز مشاريع جديدة لبناء وتهيئة وتوسيع وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وتفقد الشغل.

ـ **شؤون المرأة والأسرة والطفولة:** باعتمادات قدرها حوالي 18,2 م.د موزعة أساسا لاستكمال أهم المشاريع التي تمّ الانطلاق في إنجازها كتهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنّين ومراكز الفتاة الريفية ومراكز الإعلامية الموجهة للطفل وبناء نوادي أطفال ومركبات شباب وطفولة بعدة ولايات، والشروع في إنجاز البرامج الجديدة المتمثلة خاصة في دفع المبادرة الاقتصادية النسائية وتجهيز وتهيئة مراكز مندمجة للشباب والطفولة ونوادي أطفال بعدّة ولايات.

ـ **الصحة:** باعتمادات تقدّر بـ 173,2 م.د لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 132,8 م.د مشاريع بصدد الإنجاز كبناء وتجهيز وتهيئة وتوسعة الأقسام الاستعجالية ومراكز الصحة الاساسية والعيادات الخارجية والمستشفيات المحلية والجهوية والجامعية بعدة ولايات وصيانة التجهيزات الثقيلة ومواصلة البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق الصحية ذات الأولوية، و40,8 م.د مشاريع جديدة كتهيئة وتجهيز وتدعيم مراكز الصحة الأساسية وأقسام الاستعجالي والمستشفيات الجهوية والمحلية والجامعية ومراكز تصفية الدّم بعدة ولايات، إضافة إلى اقتناء تجهيزات ومعدّات لتأهيل المستشفيات الجهوية والجامعية والمخبر الوطني لليقظة الدوائية.

ـ **المالية:** باعتماد قدره 145,7 م.د لفائدة نفقات التنمية موزعة وفق تقسيم برامجي حيث سيخصّص 31 م.د لبرنامج الديوانة و2,7 م.د لبرنامج الجباية و9,2 م.د لبرنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص و0,1 م.د لبرنامج مصالح الميزانية و0,1 م.د لبرنامج التصرّف في الدين و102,6 م.د لبرنامج القيادة والمساندة.

ـ **أملاك الدولة والشؤون العقارية:** باعتماد قدره 11,9 م.د لفائدة نفقات التنمية والتي ستوجه أساسا لتسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار وانجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية، إضافة إلى مواصلة بناء وتهيئة مقرات إدارات جهوية واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات إعلامية.

ـ **الشؤون الدينية:** باعتماد قدره 1,82 م.د لنفقات التنمية ستخصص أساسا للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية ووسائل نقل لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهوية التي هي بصدد التركيز.

ـ **نفقات السيادة والإدارة:** بتخصيص اعتمادات دفع تقدر بـ 55 م.د لمواصلة مجهود الدولة في مقاومة الارهاب ضمن الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب من حيث مواصلة تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي والهيكل الأساسي العسكري وتدعيم التجهيزات العسكرية وتجهيزات الأمن الوطني، بالإضافة إلى بناء وتهيئة وتجهيز محاكم الناحية والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتعقيب وتهيئة وتوسيع السجون واقتناء تجهيزات خاصة وصيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصليات بالخارج.

هذا، وقد تمّ ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 654 م.د دفعا (1035 م.د تعهدا) لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكدة خلال السنة.

تسديد الدين:

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2016 (أصلا وفائدة) بـ 5250 م.د مقابل 4613,3 م.د مسجلة سنة 2015.

وتمّ تحيين خدمة الدين العمومي على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2016 وتطور معدل أسعار الصرف ونسق سحوبات القروض الخارجية وتراجع نسب الفائدة المتغيرة بالأسواق المالية العالمية.

وتقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2017 بـ 5825 م.د (بدون احتساب تسديد أصل الدين للقرض الرقاعي القطري بمبلغ 500 م دولار أي ما يعادل 1125 م.د) مقابل 5250 م.د مقدرة بالنسبة لسنة 2016 أي بزيادة 575 م.د أو ما يعادل تطور بـ 11 %، وتتوزع حسب الجدول التالي:

بحساب م.د	تحيين 2016	تقديرات 2017	التطوّر %
الفائدة:	**1929**	**2215**	**14.8**
▪ الدين الداخلي	1081	1145	5.9
▪ الدين الخارجي	848	1070	26.2
الأصل:	**3321**	**3610**	**8.7**
▪ الدين الداخلي	1901	1220	-35.8
▪ الدين الخارجي	1420	2390	68.3
خدمة الدين العمومي:	**5250**	**5825**	**10.9**
▪ الدين الداخلي	2982	2365	-20.7
▪ الدين الخارجي	2268	3460	52.6

وباعتبار العجز المستهدف سنة 2017 المقدّر بـ 4895 م.د (باعتبار موارد تخصيص وهبات تقدّر بـ 450 م.د) وتسديد 3610 م.د بعنوان أصل الدين، تقدّر حاجيات الاقتراض بـ 8505 م.د.

وينتظر تعبئة هذه الموارد كما يلي:

ـ الاقتراض الخارجي: 6045 م.د

- قروض خارجية موظفة: 673 م.د
- قروض محالة: 125 م.د
- قروض دعم الميزانية: 3985 م.د
- السوق المالية العالمية: 1262 م.د

ـ الاقتراض الداخلي: 2460 م.د

ويقدّر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2017 بـ 62660 م.د أي ما يمثل 63,8 % من الناتج المحلي الخام مقابل 63 % محتملة في نهاية سنة 2016 و54,9 % مسجلة في موفى سنة 2015.

وتتوزّع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2017 حسب العملات الرئيسية كما يلي: الأورو 42 % والدولار الأمريكي 32,6 % والين الياباني 11,9 % وحقوق السحب الخاصة 10,2 % وعملات أخرى 3,3 %.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 25 أكتوبر 2016، استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017، حيث بيّنت أن إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 ارتكز على مضمون اتفاق قرطاج وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، علاوة على توجّهات وبرامج مخطط التنمية 2016 ـ 2020، وذلك بهدف استرجاع نسق النمو ودفع الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة وتوفير مناخ اجتماعي ملائم يراعي القدرة الشرائية للمواطن، هذا بالإضافة إلى مقاومة التهرب الجبائي وتحسين الاستخلاص وتكريس العدالة الجبائية.

وتم ضبط مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 في ظل بوادر تحسّن بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي نتيجة انتعاشة في إنتاج المناجم وارتفاع صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته والتطور الايجابي للمؤشرات المتعلقة بالنشاط الصناعي، فضلا عن تحسّن مؤشرات كل من قطاعي السياحة والنقل الجوي.

ثم استعرضت أهم مؤشرات الظرف الاقتصادي الحالي والتي تعلقت أساسا بـ:

- ارتفاع طفيف للأسعار العالمية للمواد الأولية،
- ارتفاع مستوى معدلات أسعار صرف الدولار مقابل الدينار،
- تطوّر النمو خلال الأشهر الأولى من سنة 2016 بـ 1,2 % و1,5 % متوقع لكامل السنة،
- الخدمات غير المسوقة (الإدارة) تمثل المصدر الأساسي للنمو (تساهم بـ 53 % في الناتج المحلي الاجمالي)،
- تراجع الاستثمار والادخار إلى مستويات غير مسبوقة،
- بلوغ مستوى الدين العمومي 63,2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثية الثالثة لسنة 2016.

وفي تدخلاتهم، أثار النواب جملة من التساؤلات والاستفسارات تعلّقت أساسا بالمحاور التالية:

1) المنظومة الجبائية:

- تفعيل النصوص القانونية لاستخلاص الخطايا الجبائية وديون البنوك العمومية،
- مزيد انتداب أعوان الاستخلاص للترفيع في حجم المداخيل الجبائية،
- الحرص على مزيد إعلام وتحسيس دافعي الضريبة بالإجراءات والقوانين للرّفع من مستوى الاستخلاص،
- ضرورة تشريك كل الاطراف المتداخلة عند مراجعة النظام الجبائي،
- الحرص على تركيز برنامج إصلاح جبائي شامل يشجّع الأجانب على الاستثمار في تونس،
- اعتماد ضريبة على الدخل تراعي المقاربة الاجتماعية،
- أسباب اقتراح إلغاء الضريبة الموظفة على الشركات المصدرة كليا.

2) الاستثمار:

- مزيد دفع الاستثمار وتشجيع المستثمرين الأجانب على الانتصاب في المناطق الداخلية،
- تشجيع الاستثمار في المشاريع ذات الكثافة التكنولوجية،
- ضرورة فتح ملف صندوق الودائع والأمانات في أقرب الآجال باعتباره يشكو تجاوزات هامة إضافة إلى أنه لم يكن فاعلا في المناطق الداخلية وحاد على الأهداف التي أحدث من أجلها.

3) التشغيل:

- في ما يتعلق ببرنامج "عقد الكرامة"، اقترح بعض النواب أن تتكفّل الدولة بـ 50 % من الأجر على كل موطن شغل محدث والبقية على المشغّل.

4) القطاع الفلاحي:

- غياب الإجراءات الداعمة لقطاع الفلاحة،
- العمل على إيجاد حلول هيكلية لتنمية القطاع الفلاحي،
- اقتراح اجراءات للتشجيع على الإنتاج الفلاحي في إطار سياسة إنتاج حقيقية لغزو البلدان المجاورة التي تعتبر من أكبر البلدان المورّدة للمواد الفلاحية على غرار إنتاج الحليب،
- القروض الموسمية للزراعات،
- تفعيل صندوق الجوائح الطبيعية،
- تكفّل الدولة بـ 50 % من التأمين الفلاحي.

5) التنمية الجهوية:

- اقترح البعض اطلاع النواب على توزيع موارد الميزانية حسب الولايات لمراقبة تطبيق المبدأ الدستوري بخصوص التمييز الإيجابي بين الجهات،
- التسريع في تنقيح المرسوم عدد 117 المتعلق بالجمعيات التنموية خاصة لما لها من أهمية في مساندة الطبقة المتوسطة والضعيفة،

6) التجارة الموازية والتهريب:

- اقترح بعض النواب مكافحة التهرّب والتهريب عبر فتح رأس المال للأجانب،
- ويرى البعض الآخر أن مكافحة التجارة الموازية لا يكون باستهداف الباعة المتجولين في الأسواق بل يجب القضاء على كبار المهرّبين.

7) الديوانة:

- تبيّن من خلال معطيات نشاط الديوانة أن الجانب الاقتصادي أصبح ثانويا في نشاطها واتّجه تصويب الاتجاه بدعمه والحرص على الرّفع من نسق الاستخلاصات التي لم تُعرها مصالح الديوانة أهمية. علاوة عن ضعف متابعة مستحقات الدولة وغياب النجاعة في الاستخلاصات.

8) التمويل وترشيد النفقات العمومية:

- اقتراح خوصصة البنوك التي لا تمتلك الدولة فيها مساهمات استراتيجية والعمل على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية،
- تكثيف الجهود للتحكم في المديونية لأنها تُنذر بكوارث مستقبلية على الاقتصاد التونسي،
- التأكيد على إعادة جدولة الديون الخارجية الثنائية،
- تكثيف الجهود للتفويت في الأملاك المصادرة،
- الحرص على تفعيل قانون الصكوك الإسلامية واعتماده كمصدر تمويل،
- تفعيل القانون المحدث لمكاتب الصرف في الجهات،
- ضرورة مراجعة عقود كراء الأراضي الدولية وعقود الملح الذي يباع بالفرنك الفرنسي.

9) تساؤلات مختلفة:

- الحرص على أن يتم اعداد ميزانية السنة القادمة بالاعتماد على آلية " الميزانية حسب الأهداف " وآلية " المحاسبة ذات القيد المزدوج "،
- غياب رؤية مستقبلية وبرنامج إصلاحي واضح للاقتصاد،
- غياب إجراءات لمكافحة الفساد،
- يُلاحظ أن الإجراءات المقترحة ظرفية يُراد بها إصلاحات هيكلية،
- أسباب عدم عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2016 إلى حدّ تاريخ انعقاد هذه الجلسة،

- تشجيع البورصة وتشجيع التصدير باعتبار أن الوضع الاقتصادي بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات للرّفع من نسق النمو،
- ضرورة التعجيل بإصلاحات هيكلية للصناديق الاجتماعية،
- اعتبر بعض النواب أن نفقات التنمية لسنة 2017 مبالغ فيها وتساءلوا عن مدى قدرة الإدارات الجهوية على إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة خاصة وأن تعهدات ميزانية التنمية لسنة 2016 لم يتم استهلاكها بعد،
- العمل على إصلاح قطاع التبغ والاستئناس بالتجربة المغربية في هذا المجال خاصة في ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتقفّي،
- العمل على إصلاح قطاع الذهب باعتماد دراسة معمّقة للقطاع والاستئناس بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال على غرار إيطاليا وتركيا،
- بالنسبة لتهريب المرجان، التوصية بالتحري قبل معاقبة أصحاب الرخص وترك المهربين دون عقاب.

وفي ردّها، أبرزت وزيرة المالية أنه تمّ الانطلاق في إعداد مشروع الميزانية لسنة 2017 في ظل وضع اقتصادي صعب يتسم بجملة من الضغوطات المالية الكبرى وخاصة ارتفاع عجز الميزانية، مؤكدة أن هذا المشروع يتضمن رؤية وفلسفة ستمكّن من استرجاع النشاط الاقتصادي بتوفير مناخ ملائم لدفع الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة واستحثاث نسق التشغيل.

ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 لا يمكن اعتباره ميزانية تقشف بما انه تم تقدير زيادة في حجمها بحوالي 11 % مقارنة بميزانية الدولة لسنة 2016. وبالنظر الى الضغوطات المالية المسلطة على الميزانية، تم اعتماد فرضية للتحكّم في نفقات الأجور لسنة 2017 بما ان كتلة الأجور التي تضاعفت خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 أصبحت عبئا على الميزانية، حيث تمثّل أكثر من 14 % من الناتج المحلي الإجمالـي و60 % من الموارد الذاتية بالإضافة إلى نفقات الدعم وخدمة الدين.

وحول الترفيع في نفقات التنمية، أوضحت الوزيرة أن هذه النفقات تحتوي على مشاريع عمومية هامة في مجال البنية التحتية والطرقات، مبرزة أن القدرة على تنفيذ المشاريع العمومية لم تتحسن نظرا للإجراءات الإدارية المتشعبة والمعقّدة مما يستوجب العمل على إصلاح الإدارة العمومية والمنظومة التشريعية لتبسيط الإجراءات، إضافة إلى ضرورة استحثاث نسق انجاز المشاريع الكبرى عبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما أشارت أهمية المؤتمر الدولي للاستثمار من حيث مساهمتها في استقطاب شركاء أجانب ودفع الاستثمار الخاص ببلادنا.

وبالنسبة لحجم الموارد الذاتية لسنة 2017، بيّنت أن هذه الموارد تتأتى من الموارد الجبائية وغير الجبائية وتمثل حوالي 70 % من موارد ميزانية الدولة ولا يمكن ادراج تقديرات مرتفعة بسبب ضعف نسق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي تمر بها العديد من المؤسسات العمومية وتراجع الانتاج في قطاع المحروقات، والوزارة بصدد إعداد برامج عمل لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين الحوكمة فيها.

وبخصوص المديونية، وضّحت الوزيرة أن اشكالية توفير السيولة الحينيّة اللازمة لتمويل نفقات الفترة المتبقية من سنة 2016، أجبرت الوزارة على اللجوء إلى التمويل الخارجي على الرغم من مخاطر الصرف المحيطة به، وذلك بإصدار قرض رقاعي يتجاوز 2000 م.د لتغطية هذه النفقات، علما وأن التمويل الداخلي في ظل نقص السيولة من شأنه الترفيع في نسبة الفائدة وهو ما سينجر عنه تراجع الاستثمار الخاص وبالتالي مزيد تراجع نسق النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للتهريب، أوضحت أنه رغم الجهود التي تقوم بها وحدات الديوانة للتصدي لهذه الظاهرة التي تنخر الاقتصاد التونسي إلا أنها تبقى منقوصة وتتطلب المزيد من الاجراءات الرامية إلى تعصير الجهاز الديواني وتحسين نجاعته، إضافة إلى أن مكافحة التهريب تتجاوز الإجراءات الجبائية المضمّنة بمشروع قانون المالية وتتطلب تظافر كل الجهود وتدخّل كافة الأطراف.

وفي ما يتعلق بالقطاع الفلاحي، بيّنت الوزيرة أن هذا القطاع يتطلب اجراءات تتدرج في اطار رؤية عامة وشاملة لإصلاح القطاع مُضيفة أن مشروع قانون المالية لسنة 2017 تضمّن اجراءات إيجابية لصالح القطاع الفلاحي وخاصة التمديد في آجال الاجراءات المتعلقة بالتخفيف من المديونية وإعادة جدولة الديون للمتسوغين لعقارات دولية فلاحية.

وبالنسبة لمراجعة جدول الضريبة حسب الفرضية المقترحة، أفادت أنه سيمكّن من زيادة في الأجر الصافي بحوالي 42 دينار وسينتفع به قرابة 60 % من الأجراء.

وفي ما يتعلق ببنك الجهات وصندوق الودائع والأمانات، أوضحت أنه تم سحب مشروع القانون المتعلق بصندوق الودائع والأمانات من مجلس نواب الشعب لمزيد دراسة دور هذا الصندوق ونجاعته من جهة، وعلاقته بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى.

وسيتم تقييم منظومة التمويل وإعادة النظر في جميع آلياتها التي أثبتت ضعف نجاعتها وسيتم اعتماد آليات أخرى مثل بنك الجهات ليكون آلية متكاملة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع التنموية في الجهات ومشاريع البنية الأساسية، إضافة إلى صندوق الاستثمار الذي تم ادراجه ضمن قانون الاستثمار.

ومن جهة أخرى، أوضحت الوزيرة أن مشروع قانون المالية لسنة 2017 يتضمّن إجراءات ذات طابع اجتماعي تهدف إلى تحسين ظروف العيش وإجراءات تتدرج في إطار تكريس العدالة الجبائية بين مختلف المطالبين بالأداء وهذه الإجراءات ترمي إلى استعادة الثقة في الاقتصاد التونسي.

كما أنه لا يمثل الآلية الوحيدة لدفع نسق النمو والتشجيع على الاستثمار وإنما يوجد عديد الآليات الأخرى التي توفّر إطارا يتضمن السياسات الكبرى والبرامج الشمولية لذلك، مضيفة أن مشروع قانون المالية الذي يرتكز أساسا على الإجراءات الجبائية، يعمل على مساندة السياسات المدرجة بالميزان الاقتصادي ومخطط التنمية.

وفي ما يتعلق بالتشجيع على التصدير، أكّدت أن إجراء إعفاء الشركات المصدرة من دفع ضريبة بنسبة 10 % على الارباح والمداخيل المتأتية من التصدير هو إجراء اختياري واستثنائي لفترة محدودة تتعلق بفترة انجاز المخطط وهو يهدف إلى استقطاب رؤوس الاموال وتشجيع الشركات وتخفيف عبئها الجبائي بما يساهم في دعم التصدير.

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقرر اللجنة: شكيب باني